نحو الأندلسيين في آثار المتأخرين
الجنى الداني – أنموذجاً–

د. محمد محمود سعيد الكيلاني

جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الإنسانية

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
٢٠١٣/٨/١٨	٢٠١٣/٩/٨

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز جهد النحاة الأندلسيين ، وأثرهم في تطور مسيرة الدرس النحوي، ومساهمتهم الفعّالة في إغناء الفكر النحوي، عبر ما قدّموه من إرث نحوي لا يزال بالقراءة والدرس والمتابعة حاضراً إلى يومنا هذا، إذ كانت لهم وفرة في المصنفات النحوية بمختلف أنواعها ، فضلاً عن آرائهم ونقداتهم المبثوثة في بطون كتب النحاة المتأخرين، فكان هذا البحث منطلقاً لرصد تلك الآراء والنقدات من خلال أثر جليل له مكانته في الدرس النحوي، وهو كتاب (الجني الداني) للمرادي، إذ حوى هذا السفر بين طيات صفحاته جمّاً كبيراً من آرائهم ، ممّن كانت لهم القدح المعلّى في هذا الشأن .

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من سلك طريقه من المؤمنين. وبعد:

فلا يزال النحاة الأندلسيون يشكلون علامة بارزة في مسيرة الدرس النحوي، وسمة وضاءة في مراحل التطور الفكري للنحو العربي، وقيمة هؤلاء النحاة لا تتأتى من كونهم ينتمون إلى مدرسة خاصة، لها خصائصها ومناهجها المستقلة أصولاً وفروعاً، لأننا لا نؤمن بوجود مدارس نحوية متعددة سوى مدرسة البصرة الأم، ومن ثمّ بعد ذلك مدرسة الكوفة على نحو أقل، لكن قيمة هؤلاء النحاة تكمن في حملهم تراث النحو المشرقي كاملاً، وقدرتهم بعد ذلك على الدخول في ثناياه، وكشف أسراره وأغواره، والولوج الى ظواهره وبواطنه، ومن ثم كانت لهم بعد ذلك تآليفهم ومصنفاتهم التي حملت بين طياتها كثيراً من مناقشاتهم ومداخلاتهم وإضافاتهم التي أضفت على النحو العربي كثيراً من النضج والتقدم، بوصفهم نحاة كانت لهم شخصية بادية في هذا الميدان، فهم لم يكونوا مقلدين صرف، إذ لم يكن نحوهم بصرياً صرفاً كما إنه لم يكن نحواً كوفياً محضاً. بل اعتمدوا على نتاج فكرهم ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم. فكانت لهم آراؤهم الخاصة، وأحيانا المبتكرة، كما كانت لهم خصائص وسمات ميزتهم عن السابقين فكان استدلالهم بالحديث النبوي أكبر ما يحسب لهم، ونلاحظ في بعضهم نفوراً من التعليل، واتجاها نحو تيسير النحو العربي فقاموا بوضع كثير من المختصرات النحوية التي تفيد المبتدئين والمتعلمين، ولهذا فالبحث في أعلام نحاة الأندلس يحتاج الى مزيج جهد وعمل من اجل إبراز ما خفي واستكن من جهودهم، واخراجه إلى دائرة الضوء، ونحن بهذا لا نزعم أن النحاة الأندلسيين كانوا هَمْلاً من قبل الباحثين والمختصين الذين كانت لهم جهودهم المعتبرة، لكن نقول إن البحث فيهم لا زال متواصلاً وربما لم يصل الى مرحلة تشبع المتتبعين والقراء في هذا المجال. ومن هذا المنطلق آثرنا أن نقف على جملة من آرائهم وأفكارهم ونقداتهم من خلال سفر جميل وجليل له أثره البالغ في المكتبة النحوية، وهو كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) لصاحبه حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، إذ حوى هذا الأثر بين دفتيه جماً كبيراً من آراء النحاة الأندلسيين. ممن كانت لهم القدح المعلى في هذا الشأن، فكان ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) في مقدمة هؤلاء النحاة الذين امتدت خارطة آرائهم بين صفحات هذا الكتاب، ولا يخفى على المتتبع من هو ابن مالك وما هي تصانيفه التي شكلت حضوراً مميزاً بين مصنفات النحو، ونجد أن المرادي كان حريصاً على ايراد آراء ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) و أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) وأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ) ويحيى بن طاهر (ت ٦١٦هـ)، وابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)، وابن هشام الخضراوي

(ت٦٤٦هـ) وغيرهم ممن سيأتي ذكرهم بين صفحات هذا البحث الذي يعد محاولة أخرى تعزز ما تم كشفه وبيانه عن طبيعة الدرس النحوي في هذه البيئة، فكثير هي الآثار النحوية المهمة غير (الجنى الداني) ما هو ممتلئ كذلك بآراء النحاة الأندلسيين مما يحتاج الى إعمال نظر وجهد من قبل باحثين آخرين، يكشفون عما بها من آراء قيمة وتوجيهات سديدة ، ترفد النحو العربي بمزيد من النضج والتطور القادمين.

وقد آثرنا أن يكون عملنا مُبوباً وفق تقسيمات المرادي نفسه في كتابه (الجنى الداني)، فعرضنا آراء الأندلسيين وفق مسائل معينة اندرجت تحت الحروف الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية. ومن ثم المسائل التي أخذت ذات الترتيب الهجائي الذي اتبعه المرادي، وسنعرض للمسائل النحوية ونجد من خلالها موافقات الأندلسيين ومخالفاتهم لغيرهم، وموقف المرادي من هؤلاء النحاة إذا كان له نظر أو نقد تجاه أحد من آرائهم. وبالله الإعانة.

"نحوهم فيما هو أُحادي"

١- هل تفيد باء التعدية دلالة المصاحبة:

ذهب جمهور النحاة الى مجيء باء الجر بدلالة التعدية (النقل)[١]، وهي في ذلك تشابه همزة التعدية في جعل الفعل القاصر متعدياً غالباً، تقول في: ذهب زيدٌ، ذهبتُ بزيدٍ، وأذهبتهُ، ومنه قوله تعالى ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[٢] وقرئ (أذهب الله نورهم)[٣]، فهما في الدلالة عند الجمهور واحد. لكنّ المرادي نقل رأياً للإمام السهيلي (ت ٥٨١هـ)[٤] الأندلسي متابعاً فيه أبا العباس المبرد (ت ٢١٠هـ)[٥] بأن المعنى ليس واحداً بل ثمة فرق بين التعديتين، فعندهما أن باء التعدية تقتضي مشاركة ومصاحبة الفاعل للمفعول في معنى الفعل قال المرادي: ((وذهب المبرد، والسهيلي إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل))[٦] ثم قال موضحاً ما ذهب اليه الأخير: ((قال السهيلي: إذا قلت: قعدت به، فلا بد من مشاركة ولو باليد))[٧] ومعناه إنك إذا قلت: أقمت زيداً، أي: جعلته يقوم، ولا يلزمك حينئذ أن تقوم معه، بخلاف إذا قلت: قمت بزيدٍ، فالمعنى: جعلته يقوم وقمت معه، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل في فعله، وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة. ويبدو هذا التمييز في المعاني بين الحروف من قبل المبرد والسهيلي فيه رجاحة وفهم لدقائق التركيب النحوي، إلا أن رأييهما مع ذلك قوُبل بالنقد من أكثر النحاة، وهو ما عبر عنه المرادي بقوله: ((ورُدَّ عليهما بقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ لأن الله لا يوصف بالذهاب مع النور، وأُجيب بأنه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾))[٨] ومع هذه الإجابة المقبولة التي تتوافق مع ما قاله علماء العقائد، نجد المرادي متابعاً لرأي الجمهور، ورافضاً دعواهم بكونه تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به فقال : ((وهذا ظاهر البعد، ويؤيده أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ١/١٩٩-٢٠٠، وهمع الهوامع، السيوطي: ٢/٣٣٤.

(٢) البقرة : ١٧ .

(٣) ينظر : تفصيل القراءة ، البحر المحيط ، أبو حيان : ١ / ٨٠ .

(٤) ينظر : الروض الأنف ، السهيلي : ٣/ ٤١٣ – ٤١٤ ؛ ومغني اللبيب : ١ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ١/٤٩٣-٤٩٤، ومنهج السالك، أبو حيان /٢٤٧.

(٦) الجنى الداني، المرادي : ١٠٣.

(٧) المصدر نفسه : ١٠٣ .

(٨) المصدر نفسه : ١٠٣.

اليماني: (أذهب الله نورهم)))[١]. وردّ رأيهما كذلك ابن عصفور الإشبيلي، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)[٢]. ونحن نرى أن الأظهر هو أن ثمة فرقاً بين باء التعدية وهمزة النقل كما ذهب المبرد والسهيلي. والله اعلم.

٢– مجيء الباء بمعنى المجاوزة:

ذهب أكثر النحاة إلى أن أصل معاني الباء تعود إلى معنى الإلصاق إما حقيقة أو مجازاً[٣]، واختلفوا في بقية المعاني بين إثباتها أو نفيها، ومن ذلك مجيء الباء بمعنى المجاوزة بدلالة (عن)، فمن النحاة من أثبت هذا، ومنهم من نفاه، فمن اثبت ذلك قال إن الباء تأتي بهذا المعنى على نحو واسع في سياق السؤال، وعلى نحو أقل بعد غيره[٤]، فالكوفيون حصروا هذا المعنى فقط بعد السؤال، وهذا ظاهر كلام أبي حيان الأندلسي، إذ ذكر أنهم جميعاً نصوا على ذلك[٥]. في حين ذهب ابن مالك الأندلسي[٦] إلى أنها لا تختص فقط في سياق السؤال بل قد تأتي في سياق آخر مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ ﴾[٧]، أي: عن الغمام. أما أبو علي الشلوبين الأندلسي، فقد ذهب إلى إنكار مذهب الكوفيين مؤولاً دليلهم، فقال المرادي عنه: ((أما كونها بمعنى (عن) بعد السؤال، فهو منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أن الباء في ذلك سببية، أي: فأسأل بسببه))[٨]، وهو في ذلك يوافق البصريين، قال السيوطي (ت٩١١هـ) ((والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأولوا الآية ... على أن المعنى: أسأل بسببه خبيراً ... أو تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام))[٩]، أي: فاعتنِ به او فاهتم به. ونخلص من ذلك أن الشلوبين في هذا الرأي كان بصرياً في اتجاهه وتأويله.

---

(١) الجنى الداني، المرادي: ١٠٣ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٩٤/١، ومغني اللبيب: ٢٠٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح، الأزهري: ٤١/١.

(٣) ينظر: رصف المباني، المالقي/٢٢١، ومغني اللبيب: ١٩٧/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني/١٠٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان: ١٦٩٨/٤، وهمع الهوامع: ٣٣٨/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢١/٣.

(٧) الفرقان : ٥٩ .

(٨) الجنى الداني : ١٠٥ .

(٩) همع الهوامع : ٢ / ٣٣٨ .

٣- كاف التشبيه بين الحرفية والاسمية:

اختلف النحاة في حرفية الكاف واسميتها، فسيبويه (ت١٨٠هـ) أكد حرفيتها، وأنها لا تكون اسماً إلا في ضرورة شعر[١]، إذ دليل حرفيتها أنها على حرف واحدٍ وضعاً، وهو أصل وضع الحروف، والاسم لا يكون كذلك، وأنها تكون زائدة أحيانا، والأسماء لا تزاد، فضلاً عن أنها تقع مع مجرورها صلة من غير قبح ، ويقبح إذا كان اسماً، لأنه يستلزم حذف صدر الصلة من غير طول، وذلك مكروه وضعاً[٢]، في حين نجد أن الأخفش (ت٢١٥هـ)[٣]، وأبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٤]، وتبعهما ابن مالك الأندلسي[٥] ذهبوا الى جواز وقوع (الكاف) اسما في الكلام اختياراً[٦]، فتكون مرادفاً لـ (مثل) الإسمية، وعلى هذا يجوز في قولهم: زيد كالأسد، أن تكون (الكاف) في موضع رفع و (الأسد) مخفوضاً بالإضافة، وهذا ما رفضه ابن هشام بقوله: إنه لو صح ذلك لجمع في الكلام مثل: مررت بكالاسد[٧]، أما الرأي الأخير في الكاف فقد انفرد به نحوي أندلسي وهو ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، إذ ذهب إلى أن الكاف اسم دائماً، وليست مترددة بين الحالين، لأنها عنده بمعنى (مثل)، و (مثل) اسم، وما هو بمعنى الاسم فهو اسم، لكن رأيه لم يلق استحساناً من قبل المرادي إذ وصفه بالشاذ فقال: ((وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال: أن الكاف اسم دائماً، لأنها بمعنى مثل))[٨] ورأي ابن مضاء بأنها اسم دائماً لم يقل به أحد من النحاة ولهذا نجد السيوطي يصف مقالة النحاة تجاه رأيه قائلا: ((وردّه الأكثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ، وبورود زيادتها، ولا تزاد إلا الحروف))[٩]، وهذا هو الراجح فيما استقر في ميزان القياس النحوي، إلا إذا جاء شيء بقوة دليل وبرهان يخالف الجادّة، فيُذهب إليه ويركن استحسانا وقبولاً.

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٤٠٨/١، ومغني اللبيب: ٣٦١/١.
(٢) ينظر: الجنى الداني: ١٣٢، وهمع الهوامع: ٣٦٦/٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٦١/١.
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي:٢٦٠.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧/٣.
(٦) ينظر: الجنى الداني:١٣٢، وارتشاف الضرب: ١٧١٣/٤.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٣٦١/١.
(٨) الجنى الداني: ١٣٢.
(٩) همع الهوامع: ٣٦٦/٢.

وقد خلص المرادي بعد استيفاء مذاهب النحاة في كاف التشبيه أنها تكون بثلاثة أحوال: أما أن تتعين حرفيتها، أو تتعين اسميتها، أو جواز الأمرين. وقال بأن موضع تعين حرفيتها أن تقع الكاف ومجرورها صلة الموصول نحو: جاء الذي كزيد، فالكاف هنا واجبة الحرفية، لكن ثمة أندلسيان ذهبا هنا الى الجواز وليس إلى الوجوب حتى مع وقوعها صلة وهما أبو موسى الجزولي (ت٦٠٦هـ)، وابن مالك قال المرادي: ((وفي كلام الجزولي، وابن مالك وغيرهما ما يدل على جواز الأمرين في ذلك مع ترجيح الحرفية. قال الجزولي: والأحسن والأجود ألاّ تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً. وقال ابن مالك: وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة))[١] ففي كلامهما إيذان بجواز الأمرين مع ترجيح الحرفية، لأنها لو كانت اسما لكانت خبراً عن مبتدأ محذوف من صدر الصلة، وذلك الحذف مع جوازه عندهما مستقبحٌ، لعدم طول الصلة، لأن الحذف يستحسن ويحبذ إذا طالت الصلة، وإلا فمستقبح حكماً.

٤- مجيء الكاف بمعنى الاستعلاء:

إن معنى الكاف الحقيقي هو التشبيه، ولها معان أخر منها التعليل، والتوكيد والاستعلاء[٢]، وهذا الأخير أي الاستعلاء أُختلف فيه بين مثبت له أو مُنكر، فابن مالك الأندلسي فيما نقله عنه المرادي أثبت مجيء الكاف بدلالة (على) الاستعلائية، فقال: ((وزاد ابن مالك معنى ثالثاً وهو أن تكون بمعنى: على))[٣] أي إن ابن مالك هنا يتابع الكوفيين والأخفش[٤] الذين اثبتوا هذا المعنى، واستدلوا بقول بعضهم: كيف أصبحت؟ قال: (كخير) أي: على خير، وقد ردّ المرادي هذا الرأي لأنه مظنة التأويل، وليس بدليل قطعي فقال: ((تأويل ذلك وردُّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى لم يثبت، وقد أول قوله (كخير) على حذف مضاف أي: كصاحب خير))[٥]، وقيل إن الموضع هنا على معنى (الباء) أي: بخير، وهذا ما ردّه الأزهري كذلك فقال: ((لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء))[٦] وهذا الأولى لأن التزام الأصول في المعاني ما أمكن أفضل من الذهاب إلى فروعها دون أدلة قطعية تؤيدها. والله أعلم.

---

(١) الجنى الداني: ١٣٤، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧، ٤٠.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٥٥-٣٥٧.
(٣) الجنى الداني/١٣٦، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٨-٣٩.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٧١٢، والتصريح: ٣/٦١.
(٥) الجنى الداني: ١٣٦.
(٦) التصريح: ٣/٦١.

٥- مجيء اللام بمعنى التعدية:

ذهب ابن مالك الأندلسي إلى إثبات اللام بمعنى التعدية وقد نقل المرادي عنه هذا المعنى بتحفظ على ما يبدو دون تعليق ،فقال في حديثه عن أقسام معاني اللام: ((الحادي عشر: التعدية قال ابن مالك كقوله تعالى:﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [١]))[٢] ورأي ابن مالك هذا نص عليه في شرحه للكافية[٣]، لكن أسقطه في التسهيل وشرحه، إذ لم يذكر هذا المعنى، لكن الآية استدل بها في الأخير على شبه الملك، وكأن المرادي وقع في حيرة فآثر نقل رأيه دون مناقشة أو تعقيب، لكن ابن هشام هنا كان أقوى في تعقيبه ورده عليه فقال: ((والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو)) [٤]، لكن مع تعقيب ابن هشام هذا إلا أن مثاله لم يكن واضحاً وقطعياً، إذ الخلاف فيه واقع بين البصريين والكوفيين قال خالد الأزهري: ((لان (ضَرَبَ) متعدٍ في الأصل، ولكنه لما بُني منه فعل التعجب نقل إلى (فَعُلَ) بضم العين فصار قاصراً، فعدي بالهمزة إلى (زيد) وباللام إلى (عمرو) وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته، ولم ينقل وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب)) [٥]، وبناءً على ذلك فالأزهري انتهى إلى ضعف وجود اللام بدلالة التعدية، لعدم توفر شاهد غير مظنون به يوثق المسألة فقال: ((ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه، كما أسقطه في التسهيل وشرحه))[٦]، وعقب السيوطي مؤكداً بأن أي أحد من المتقدمين لم يذكر هذا المعنى لـ(اللام) وأن التعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما وضعت لأمر لفظي، غايته توصيل الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى بالحرف، وهذا الأمر تشترك فيه جميع الحروف، وليست اللام وحدها، لأنها وضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء[٧]، وهذا تحقيق دقيق من السيوطي نراه الأرجح، وكان على المرادي تقصي قول ابن مالك كما فعل غيره دون أن يذكره هكذا على عواهنه. والله اعلم.

---

(١) سورة مريم: ٥.

(٢) الجنى الداني:١٤٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٨٠٢/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٤٢٤/١.

(٥) التصريح: ٢١/٣-٢٢.

(٦) المصدر نفسه: ٢٢ .

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٣٧٠/٢.

٦– تعلق لام الاستغاثة:

اختلف النحاة في لام الاستغاثة المفتوحة في نحو: يا لزيدٍ، فبعضهم جعلها زائدة، وبعضهم جعلها غير زائدة، ومن قال إنها زائدة ذكر بأنها لا بد أن تتعلق[١]، وفي تعلقها خلاف كذلك نتج عنه رأيان ((احدهما انه الفعل المحذوف، وهذا اختيار ابن عصفور)) [٢] الإشبيلي وابن الضائع (ت٦٨٠هـ) [٣] من نحاة الأندلس. ونسباه إلى سيبويه[٤]، وهذا الفعل المحذوف هو فعل النداء المعوض عنه بحرف النداء، وقد اعترض النحاة على هذا الرأي بحجة أن الفعل المحذوف متعدٍ بنفسه فكيف يتعدى باللام؟ وهذا الاعتراض أجاب عنه ابن عصفور بأن فعل النداء أصابه الضعف لما حذف التزاماً فقوي حينئذ تعديه باللام[٥]. وردّ على جواب ابن عصفور هذا ابن هشام قائلاً: ((وفيه نظرٌ لأن اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة))[٦]، وربما نعتقد أن مذهب ابن أبي الربيع الأندلسي (ت٥٩٩هـ) [٧] الذي وافقه فيه ابن عصفور وابن الضائع بعد ذلك هو الأسلم لأنه قال إن الفعل محذوف أيضا، لكن اختلف في التخريج، إذ ذهب بأن الفعل المتعدي ضمن معنى الفعل القاصر وهو الالتجاء في نحو: (يا لزيد) كما ضمن التعجب في نحو: ياللدواهي، والتضمين باب معروف في العربية وفي الأفعال على وجه الخصوص.

أما الرأي الثاني: فهو أن اللام تتعلق بحرف النداء نفسه لما فيه من معنى الفعل، وهو مذهب ابن جني (ت٣٩٣هـ)، وردّ كذلك بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور[٨].

٧– حذف لام الأمر وإبقاء عملها:

اختلف النحاة في حذف اللام للطلب وإبقاء عملها في المضارع على مذاهب[٩] فمنهم من جوز ذلك مطلقاً في الاختيار بعد (قولٍ) بصيغة الأمر، وهو رأي الكسائي[١٠] الذي

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان: ٢٤٣/٣، وهمع الهوامع: ٥٤/٢.

(٢) الجنى الداني:١٤٩، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٠٩/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣١/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢١٨/٢.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٠٩/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٤٣١/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣١/١.

(٨) ينظر: الجنى الداني:١٤٩، وسر صناعة الاعراب، ابن جني: ٣٢٩/١، وهمع الهوامع: الهوامع: ٥٥/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٤٤٤/٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٥٦/٤، ومغني اللبيب: ٤٤١/١.

استدل بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [١] أي: ليقيموا، ومنهم من منع الحذف مطلقاً، وهو رأي المبرد[٢]، ومنهم من جوز الحذف في الشعر فقط وهو رأي الجمهور[٣]، ووجد المرادي تناقضاً تناقضاً بادياً في رأي ابن مالك الأندلسي في هذه القضية من خلال نظره في مصنفاته فقال: ((واضطرب كلام ابن مالك في هذه المسألة فقال في التسهيل: ويلتزم في النثر في غير فعل الفاعل المخاطب))[٤] أي تلزم اللام في فعل الأمر إذا كان للغائب والمتكلم، وهذا رأي الجمهور كذلك، في حين وجد المرادي لابن مالك رأياً آخر فيه تفصيل آخر يختلف عما ذكره في الأول، قال المرادي: ((وذكر في شرح الكافية الشافية ان حذفها وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار)) [٥]، وبيانه أن أن الكثير المطرد بعد الأمر بالقول، والقليل الجائز عند الحذف بعد قول غير أمر، والقليل المخصوص بالاضطرار عند الحذف دون تقدم قول، وهذا تناقض واضح بين رأييه في (التسهيل) و (شرح الكافية) كشفه المرادي لنا من خلال عرضه لهذا المسألة.

٨- اللام الفارقة هل هي نفسها لام الابتداء؟

اللام الفارقة تقع بعد (إن) المخففة، للتفريق بينها وبين (إن) النافية، وإذا خففت (إن) غلب إهمالها، وقد تعمل على قلة، فإذا قلت: إن زيدٌ لقائمٌ، فـ(إن) مخففة، واللام بعدها فارقة[٦]، واختلفوا في هذه اللام، فسيبويه[٧] والأخفش الأوسط والصغير[٨] وأكثر النحاة قالوا قالوا إنها لام الابتداء نفسها التي كانت مع المشددة، لزمت للفرق بين التي هي لتأكيد النسبة وبين (إن) النافية، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور وابن مالك[٩]، في حين ذهب آخرون إلى أنها لام أخرى غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، وهو مذهب الفارسي، واختاره

---

(١) سورة ابراهيم: ٣١.
(٢) ينظر: المقتضب، المبرد: ٢/١٣٠-١٣١.
(٣) ينظر: الجنى الداني:١٥٥، وهمع الهوامع: ٢/٤٤٤.
(٤) المصدر نفسه: ١٥٥، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٨.
(٥) المصدر نفسه: ١٥٥ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٧٢.
(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١/٤٥٠-٤٥١، وهمع الهوامع: ١/٤٥١.
(٧) ينظر: الكتاب: ٢/١٣٩.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٧١، وهمع الهوامع: ١/٤٥١.
(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٤٣٨، وشرح التسهيل: ١/٤١٧.

الشلوبين[١] من نحاة الأندلس، قال المرادي: ((واختلف في هذه اللام الفارقة، فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء منهم الفارسي... واستدل الشلوبين على أنها لام أخرى بعمل الفعل قبلها فيما بعدها)) [٢] كقوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[٣] فالفعل (وجد) عمل النصب فيما بعد اللام الفارقة وهذا بخلاف لام الابتداء في سياق المشددة، وحجة أخرى للفارسي والشلوبين على أنها لام أخرى، دخولها على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل، ولا راجعاً إلى الخبر، كالمفعول به في نحو: إن قتلت لمسلماً، وهذا بخلاف لام الابتداء[٤]، ولعل سائل يسأل وما فائدة هذا الخلاف؟ أجاب أبو حيان عن ذلك قائلاً: ((وثمرة الخلاف بين القولين الأولين، إنها إن كانت لام الابتداء و وجب كسر همزة (إن) في مثل: قد علمنا إن كنت لمؤلمنا، وإن كانت غيرها جاءت للفرق، وجب فتح همزة (إن)))[٥] وتعليل ذلك أن لام الابتداء لها الصدارة فهي تعلق فعل القلب عن العمل في اللفظ، وتعمل في محل الجملة، ولذلك تكسر (إن)، أما إذا لم تكن للابتداء فلا تعلق فعل القلب عن العمل فتفتح همزة (إن).

"نحوهم فيما هو ثنائي"

١- هل تقع (أل) عوضاً عن الضمير

أجاز الكوفيون وبعض البصريين، وجمع من المتأخرين أن تقع (أل) عوضاً عن الضمير المضاف إليه[٦]، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[٧] وقوله: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[٨] والتقدير: مفتحة لهم أبوابها، وهي مأواه، وكذلك من أمثلته: مررت برجل حسن الوجه، أي: وجهه، وقد تابع ابن مالك الأندلسي الكوفيين فيما ذهبوا إليه، قال المرادي: ((أن تكون عوضاً من الضمير، هذا القسم قال به الكوفيون، وتبعهم ابن مالك))[٩] لكن الأمر ليس على إطلاقه كما ذكر المرادي في متابعة ابن مالك للكوفيون بل

---

(١) ينظر: البغداديات، الفارسي:١٧٦، والتوطئة، الشلوبين/٢٣٢-٢٣٣.

(٢) الجنى الداني:١٦٨-١٦٩.

(٣) الاعراف: ١٠٢.

(٤) ينظر: التصريح: ٨٧/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٢٧٢/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٩٠/١، ومغني اللبيب: ١١٥/١-١١٦، وهمع الهوامع: ٢٦٠/١.

(٧) سورة ص: ٥٠.

(٨) سورة النازعات: ٤١.

(٩) الجنى الداني: ٢٢٠.

((قيد ابن مالك الجواز بغير الصلة)) [١] كما ذكر ابن هشام وهو الأدق، لأن ابن مالك قيد ذلك بغير الصلة كما في (شرح التسهيل)[٢]، أما مذهب أكثر البصريين فقد منعوا ذلك، وقدروا وقدروا في الآيتين: (لهم)، (ومنه) والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، وهي المأوى له، وهكذا... إذ محال ممتنع عندهم أن تكون (أل) عوضاً عن الضمير، لأن (أل) حرف معنى، و(الهاء) ضمير، فلا يقوم أحدهما مقام صاحبه، إذ لا يقوم الحرف مقام الاسم، لاختلاف نوعهما [٣].

٢- هل تأتي (أن) نافية بمعنى (لا)؟

وقع في كلام النحاة خلاف في مجيء (أن) بدلالة (لا) النافية، فمنهم من أثبت ذلك واستدل له، ومنهم من ردّ ذلك ورفضه وهؤلاء اغلب النحاة، إذ أولوا ما جاء منه في هذا السياق، فقد نقل لنا المرادي إثبات ذلك المعنى لـ(أن) عن طريق حكاية بعض النحاة الأندلسيين وهما ابن مالك وابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ثقة منه بنقلهما وحكايتيهما، فقال: ((أن تكون نافية بمعنى (لا) حكاه ابن مالك[٤] عن بعض النحويين، وحكاه السيد عن أبي الحسن الهروي (ت ٤١٥هـ) [٥] عن بعضهم في قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ ﴾[٦] أي: لا يؤتى احد)) [٧]، ويبدو أن من ذهب إلى دلالتها على النفي في الآية هو الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وهو ما ذكره، المرادي نفسه عن بعضهم، وما يشير إليه كلام الفراء نفسه في (معانيه) قائلاً: ((فقد تبين أنه لا يُؤتي أحد مثل ما أُوتي أهل الإسلام... لأن معنى (أن) معنى: لا)) [٨] في حين رفض المرادي متابعاً أغلب النحاة دلالتها على النفي، وعدها حرفاً مصدرياً، فقال: ((والصحيح أنها لا تفيد النفي و(أن) في الآية مصدرية)) [٩] ورجح ذلك ذلك ابن هشام أيضا فقال: ((إن المعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أُوتيتم من الكتاب

---

(١) مغني اللبيب: ١/١١٦.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٥٤.
(٣) ينظر: الجنى الداني/٢٢٠، وهمع الهوامع: ١/٢٦٠.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٢، ٣٧٤.
(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي/٢٩.
(٦) سورة آل عمران: ٧٣.
(٧) الجنى الداني:٢٤١.
(٨) معاني القرآن: ١/٣٢٢-٣٢٣.
(٩) الجنى الداني:٢٤٢.

إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض)) [١]، أي قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ فهي اعتراض بين الفعل والمفعول، وخلاصة الأمر ما عبر عنه السيوطي بأن ((النفي أثبته بعضهم... وأنكره الجمهور)) [٢] ولعله الأرجح لأن دلالة (أن) على النفي في الآية ظنية احتمالية، لأن معنى المصدرية يلامسها، والمصدرية أقوى في بابها، فضلاً عن أن إثبات النفي لـ(أن) دليل غير قطعي، وكل دليل داخله الاحتمال سقوط به الاستدلال، كما يقول علماء الأصول من النحاة وكذلك الفقهاء.

٣- هل تختص (أن) المصدرية بالمضارع فقط؟

(أن) المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، وهي أم الباب، ولأصالتها تعمل ظاهرة ومضمرة، وهي التي توصل بالفعل المتصرف المضارع كقوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [٣]، وهي نفسها الداخلة على الماضي المتصرف كقوله: ﴿لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا ﴾[٤]، عَلَيۡنَا ﴾[٤]، وهي نفسها الداخلة على الأمر نحو: أشرت إليه بأن انتبه، ودخولها على الأفعال الثلاثة كما مثلنا هو مذهب الجمهور[٥]، وذهب أبو بكر بن طاهر الأندلسي (ت ٥٨٠هـ) فيما نقله عنه المرادي إلى أن (أنْ) الموصلة بالمضارع هي قسم برأسه غير الداخلة على الماضي والأمر، قال: ((وذهب ابن طاهر إلى أن الناصبة للمضارع قسم غير الداخلة على الماضي والأمر))[٦] واستدل ابن طاهر لمذهبه بأمرين: احدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على الماضي والأمر كالسين وسوف، والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية[٧]، وقد آثر المرادي ردّ ما ذهب إليه قائلاً: ((وليس بصحيح)) [٨]، وردّه، ابن هشام كذلك قائلاً: ((ولا قائل به)) [٩] لكن ابن هشام بخلاف المرادي شرع في الإجابة عن دليلي ابن طاهر ببيان وتفصيل قائلاً: ((والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع

---

(١) مغني اللبيب: ٨٠/١.
(٢) همع الهوامع: ٣٢٧/٢.
(٣) سورة البقرة: ١٨٤.
(٤) القصص: ٨٢.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٣٧/٤، وهمع الهوامع: ٢٨١/٢-٢٨٢.
(٦) الجنى الداني/ ٢٣٦.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧/١، وهمع الهوامع: ٢٨٢/٢.
(٨) الجنى الداني: ٢٣٦ .
(٩) مغني اللبيب: ٦٧/١.

للإستقبال، وتدخل على الأمر بإطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فأنها تخلصه مع دخولها على الماضي بإتفاق)) [١]، وعلى الثاني أنه حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية، لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثرت النصب في لفظه[٢].

٤- اسم الإشارة (ذا):

اختلف النحاة في اسم الإشارة (ذا) في أكثر من موضع فيها، في كونها ثنائية أم ثلاثية، وإن كانت ثلاثية فما الحروف المحذوفة تحديداً؟ وما وزنها؟ واختلفوا كذلك في ماهية (ذا) بين الإسمية والحرفية إذا سبقت بـ(ما) الاستفهامية[٣]. وللإجابة عن ذلك نقول: إن البصريين ذهبوا إلى أن (ذا) ثلاثية الوضع، وأن ثمة حرفاً محذوفاً، يظهر عند إرادة التصغير، فنقول: (ذيّا) والأصل: ذييا، وذهب السيرافي (ت ٣٦٨هـ) إلى أنها ثنائية الوضع، وإن ألفها أصلية غير منقلبة، في حين ذهب الكوفيون إلى أن ألف (ذا) زائدة وليست أصلية[٤] أصلية[٤] وهو ما تابعهم فيه الإمام السهيلي من نحاة الأندلس كما ذكر ذلك المرادي، وأكد ذلك أبو حيان والسيوطي[٥]، وحجة الكوفيين ومن بعدهم السهيلي في زيادتها هو سقوط الألف الألف عند التثنية. وهو ما ردّه النحاة بقولهم: ((بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرفٍ واحدٍ، وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين، وقد عوض عنها تشديد النون)) [٦]. ولم يرجح المرادي أياً من هذه المذاهب مكتفياً بعرضها، ولعل السبب هو ضعف الخلاف في هذه المسألة.

والبصريون بعد أن اتفقوا على كون (ذا) ثلاثية، اختلفوا في تحديد الحرف المنقلبة عنه الإلف، والحرف الثلاثي المحذوف، وكذلك اختلفوا في وزن الكلمة بعد ذلك. فذهب بعضهم إلى أن ألفها منقلبة عن ياء والمحذوف ياء، فالعين واللام ياءان، وذهب بعضهم إلى أن ألفها منقلبة عن واو، والمحذوف ياء، إما الحرف المحذوف منها فبعضهم قال العين، والبعض الآخر قال اللام[٧] وهذا الأخير رجحه المرادي قائلاً: ((وهو الأصح، لأنه طرفٌ)) [١]، لأن

---

(١) مغني اللبيب: ٦٧/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧/١.
(٣) ينظر: الجنى الداني:٢٥٦-٢٥٩، وارتشاف الضرب: ٩٧٤/٢.
(٤) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٤/١.
(٥) ينظر: الجنى الداني:٢٥٦، وارتشاف الضرب: ٩٧٤/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٥/١.
(٦) همع الهوامع: ٢٤٥/١.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥/١، والتصريح: ٤٠١/١.

لأن الحذف في النهايات أفضل من البدايات،أما الوزن فقد ذهب ابن الأخضر الإشبيلي (ت ٥١٤هـ)، وابن أبي العافية الإشبيلي (ت ٥٠٩هـ)، إلى أن الأصل (فَعَلٌ) بتحريك العين، في حين ذهب ابن المهلب الأندلسي (ت٥٧٢هـ) إلى أن الوزن (فَعْلٌ) بسكون العين، ولم يشر المرادي إلى رأي هؤلاء الأندلسيين الثلاثة الذين ذكرهم أبو حيان في مصنفه[٢].

بعد ذلك نجد أن المالقي الأندلسي قد خالف إجماع قاطبة، عندما عدّ (ذا) حرفاً إذا سبقت بـ (ما) الاستفهامية، إذ الجميع نص على الإسمية، قال المرادي: ((إعلم أن أقسام (ذا) المذكورة كلها أسماء باتفاق إلا الملغى، فأن صاحب رصف المباني ذهب إلى أنه حرف)) [٣] ويبدو أن المرادي قد اقتنع بحجة المالقي في حرفيتها ولولا ذلك ما جعلها أصلا في باب حروف المعاني الثنائية والجمهور متفق على اسميتها، فقال ناقلاً رأي المالقي: ((وإنما حكمنا على أن (ذا) حرف، لأنها قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونها ومعناها الاستفهامية، وتوجد معها أيضا وهي معها بذلك المعنى، فحكمنا أنها وصلة لها))[٤] ثم قال المرادي بعد ذلك مسوغاً ((ولأجل هذا الخلاف ذكرت (ذا) ههنا)) [٥] ولا نعتقد أن المسألة ترقى إلى مستوى الخلاف، إذ مخالفة الإجماع من لدن المالقي في هذه المسألة لا يسمى خلافاً معتبراً، ولا يعتدّ به، لأن الإجماع حجة ،واصل مرعيٌ من أصول الصنعة النحوية .

٥- مجيء (لو) للتمني:

قد تأتي (لو) للتمني، كما في قولنا: لو تأتينا فتحدثنا، كما تقول: ليتك تأتينا فتحدثنا[٦]، ولكن اختلف في (لو) هذه التي للتمني، أهي قسم برأسها أم هي الإمتناعية أم المصدرية؟ نلاحظ أن النحاة ذهبوا في ذلك إلى ثلاثة آراء: الأول: أن (لو) هذه قسم برأسها، ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتي لها بجواب منصوب كجواب (ليت)، وهذا الرأي نسبه المرادي إلى الأندلسيين: ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي[٧]، وما يلاحظ أن النحاة تخبطوا في نسبة هذا الرأي للأخير، فابن هشام الأنصاري[٨] قال هو لابن الضائع وابن

---

(١) الجنى الداني:٢٥٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٧٤/٢.

(٣) الجنى الداني:٢٥٩، وينظر: رصف المباني: ٢٦٤.

(٤) المصدر نفسه:٢٥٩، وينظر: المصدر نفسه: ٢٦٤.

(٥) المصدر نفسه:٢٥٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٣٠/٤، والتصريح: ٤٢٢/٤، وهمع الهوامع: ٤٧٤/٢-٤٧٥.

(٧) ينظر: الجنى الداني:٢٩٨.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٥/١.

هشام، دون تحديد من هو ابن هشام؟ في حين نجد أبو حيان وكذلك السيوطي[١] نسبا هذا الرأي الى ابن هشام الحضرمي الإشبيلي (ت ٥٠٥هـ)، فيما نجد الاشموني[٢] (ت ٨٣٨هـ) متابعاً للمرادي في نسبة هذا الرأي لابن هشام الخضراوي.

الثاني: أنها (لو) الإمتناعية الشرطية، أشربت معنى التمني، ولعل ذلك هو الأرجح، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام إيذاناً بجواب الشرط، وذك حاصل في أحد استدلالاتهم الشعرية، وهو ما ركن إليه أبو حيان الأندلسي قائلاً: ((والصحيح أنها الامتناعية))[٣]. والرأي الثالث: أنها (لو) المصدرية، ونسبه المرادي إلى ابن مالك الأندلسي[٤]، إذ مثل لها بقوله تعالى:﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [٥] وذكر بأنها أغنت عن فعل التمني، ففي قولهم: لو تأتيني فتحدثني، أصلها: وددت لو تأتيني فتحدثني، فحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه.

٦- (مذ) بين أصالتها وفرعيتها عن (منذ):

ذهب جمهور النحاة إلى أن (مذ) مطلقاً سواء أكانت حرفاً أم اسماً محذوفة (النون)، فهي مقتطعة من (منذ)، ودليلهم في ذلك أن النون تعود عند إرادة التصغير، فيقولون (مُنيذ)، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٦]، قال سيبويه: ((هذا باب ما ذهبت عينه فمن ذلك (مُذ) (مُذ) يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُنذُ، فإن حقرته قلت: مُنيذ)) [٧]، ومن أدلتهم كذلك على أصل (مذ) هي (منذ) رجوعهم إلى ضم ذال (مُذ) عند ملاقاة الساكن نحو: مُذُ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا، أو لأن بعضهم يقول: مُذُ زمن طويل، فيضم مع عدم الساكن[٨]، في حين ذهب ابن ملكون (ت ٥٨٤هـ) الحضرمي الإشبيلي إلى أن (مذ) قائم بنفسه غير مقتطع من شيء، قال المرادي: ((وذهب ابن ملكون إلى أن (مذ) ليست محذوفة من (منذ))) [٩]، وحجة ابن ملكون في ذلك أن (مذ) حرف ((والحذف والتصريف لا يكون في

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٠٣/٤، وهمع الهوامع: ٤٧٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الاشموني بحاشية الصبان: ٤٦/٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٩٠٣/٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني:٢٩٨، وشرح التسهيل: ٤١٢/٣.

(٥) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٦) ينظر: رصف المباني:٣٨٧، والجنى الداني:٣٠٩-٣١٠، ومغني اللبيب: ٦٦٨/١.

(٧) الكتاب: ٤٥٠/٣.

(٨) ينظر: همع الهوامع: ١٠٦٤/٢.

(٩) الجنى الداني:٣٠٩، وينظر: التصريح: ٨٠/٣.

في الحرف)) [١]، لأن الحرف مبني دائماً، فهو غير متصرف، ولهذا لا يطلب له وزن، فالتصريف لا يكون في الحروف ولا في الأسماء غير المتمكنة، لكن رأي ابن ملكون رُدَّ من قبل أندلسي آخر وهو الشلوبين، قال المرادي: ((ورده الشلوبين، بتخفيف (إن) وأخواتها))[٢]، ولعل أفضل الآراء هو ما كان وسطاً ما بين المذهبين، وهو ما يفترض الركون إليه، وهو مذهب المالقي، قال المرادي: ((وقال صاحب رصف المباني: والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من (منذ)... وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه))[٣] ونجد أن جمعاً من النحاة النحاة كابن هشام، والاشموني، والأزهري[٤] قد ذكروا رأي المالقي لدقته وسداده. والله اعلم.

"نحوهم فيما هو ثلاثي"

١- هل تعمل (إذن) إذا فصل بينها ومعمولها فاصل؟

ذكر النحاة أن (إذن) تكون حرفاً عاملاً ناصباً للفعل المضارع بثلاثة شروط وهي: أ- أن يكون الفعل مستقبلاً ب-أن تكون مصدرة ج-أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل[٥] وهذه وهذه الشروط وضعت في (إذن) ((لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها))[٦] لكن هناك مواضع معينة تكون عاملة حتى مع الفصل، والفصل بالقسم إحدى هذه الحالات الجائزة التي ذكره النحاة، لأن القسم ((زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب)) [٧]، في حين وقع الخلاف في غيره، فقد أجاز يحيى بن طاهر الأندلسي الفصل بالدعاء والنداء[٨]، وأجاز ابن عصفور الإشبيلي فيما حكاه عنه المرادي الفصل بالظرف نحو: إذن غداً نكرمَك[٩]، وتابعه من الأندلسيين أبو الحسن الأبّدي (ت ٦٨٠هـ)[١٠]، لكن المرادي متابعاً لأغلب الجمهور رفض الفصل بغير القسم بحجة عدم سماع ذلك عن العرب فقال: ((ولم يسمع شيء من ذلك فالصحيح منعه))[١١] واعتقد أن الأرجح جواز ذلك حتى مع عدم السماع، لأن القياس دليل

---

(١) الجنى الداني: ٣٠٩.
(٢) المصدر نفسه:٣١٠، وينظر: همع الهوامع: ١٦٤/١.
(٣) المصدر نفسه:٣١٠، وينظر: رصف المباني: ٣٨٧.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٨/١، وشرح الاشموني: ٣٤٤/٢، والتصريح: ٨١/٣.
(٥) ينظر: الجنى الداني:٣٥٥، ومغني اللبيب: ٥٤/١
(٦) التصريح: ٣١٠/٤.
(٧) المصدر نفسه: ٣١١/٤.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ٢٩٥/٢.
(٩) ينظر: الجنى الداني:٣٥٦، والمقرب، ابن عصفور: ٢٦٢/١.
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٣/٤، وهمع الهوامع: ٢٩٥/١.
(١١) الجنى الداني: ٣٥٦.

آخر يقوم عليه النحو بل إن ((النحو علم قياسي))[١] فما ذهب إليه ابن عصفور يمكن الأخذ به قياساً على القاعدة الأصولية المستقاة من شواهدها العربية بأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، لكثرة دورانهما في الكلام وتقلبهما فيه. والله أعلم.

٢- (إذا) الفجائية بين الظرفية والحرفية:

للنحاة في (إذا) الفجائية ثلاثة آراء: الأول: قالوا إنها ظرف زمان، فإذا قلت: خرجت فإذا زيدٌ، فالتقدير: فالزمان حضور زيد، والى ذلك ذهب الزجاج (ت ٢٤١هـ)، والزمخشري (ت ٣٣٨هـ)، ونسب للمبرد[٢]، وذكر المرادي أن ذلك هو مذهب ابن طاهر وابن خروف الأندلسيين[٣]، وقال أبو حيان إنه إختيار أبي علي الشلوبين كذلك[٤]، الثاني: قالوا إنها ظرف ظرف مكان، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالتقدير: خرجت فبحضرتي زيد، والى ذلك ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن جني[٥]، وذكر ابن هشام الأنصاري إنه اختيار ابن عصفور عصفور الإشبيلي كذلك[٦]، الثالث: قالوا إنها حرف، وهو مذهب الكوفيين والأخفش[٧] وذكر وذكر المرادي أنه اختيار الشلوبين في أحد قوليه، وصححه ابن مالك[٨]، ولعله أصح الأقوال ((والذي يرجحه قولهم: خرجتُ فإذا إن الأسد بالباب، بكسر (إن) لان (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)) [٩] ولأنه على ما يظهر أقل تكلفاً من الرأيين السابقين، والله أعلم.

٣- هل يجوز أن تنصب (إنّ) خبرها؟

المشهور أن (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، لكن بعض الكوفيين أجاز نصب الاسم والخبر معاً بـ(إنّ) وأخواتها[١٠]، وأجازه الفراء في (ليت) [١١] خصوصاً، وذكر المرادي أن إبراهيم ابن أصبغ الأندلسي (ت ٦٢٧هـ)، نقل عن الفراء انه أجاز ذلك في (لعل)

---

(١) الايضاح في علل النحو، الزجاجي:٤١.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤١٢/٣، ومغني اللبيب: ١٧٨/١.
(٣) ينظر: الجنى الداني:٣٦٥.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤١٢/٣.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٨/١.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٨/١.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤١٢/٣، وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.
(٨) الجنى الداني:٣٦٦، وينظر: شرح التسهيل: ١٤٢/٢.
(٩) مغني اللبيب: ١٧٨/١.
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، وهمع الهوامع: ٤٣١/١.
(١١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٤٨/١.

أيضا[١]، ونقل المرادي عن ابن عصفور أن ابن سلام (ت ٢٣٢هـ) يذهب إلى جواز ذلك في في (إنّ) وأخواتها مطلقاً[٢]، وحكى المرادي أيضا متابعة ابن السيد البطليوسي وابن الطراوة الأندلسيين لهذا الرأي قائلاً: ((وقال ابن السيد: نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب، والى ذلك ذهب ابن الطراوة)) [٣] في حين أن الجمهور منع ذلك وأولوا ما ورد منصوباً على أنه حال، والخبر محذوف أو خبر كان محذوفة[٤] ولعل ما أجازه الكوفيون وبعض الأندلسيين الأندلسيين هو الأرجح، لأن ما ورد منصوباً من كلام العرب يعدُّ لغة، وحيثما وجدت اللغة فلا تأويل، والله أعلم.

٤- (ربّ) بين حرفيتها واسميتها:

للنحاة في (ربَّ) مذهبان من حيث حرفيتها وأسميتها[٥]، الأول: أنها حرف وهو رأي البصريين، والدليل مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، ((ولو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: بربّ رجل عالم مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها))[٦]، والثاني: أنها اسم، والى ذلك ذهب الكوفيون والأخفش[٧]، وتابعهم في ذلك من الأندلسيين ابن الطراوة، قال قال المرادي: ((وافقهم ابن الطراوة)) [٨]، واستدلوا على أسميتها بقولهم:

إن يقتلوك فأن قتلك لم يكن عاراً عليك، وربَّ قتلٍ عارُ[٩]

لكن المرادي رفض متابعة الكوفيين وابن الطراوة مؤثراً رأي البصريين بحرفيتها فقال مؤولاً دليلهم: ((ورُدّ بأن الرواية الشهيرة: وبعض قتل عار، وإنْ صحت الرواية فـ(عار) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارُ، أو خبر عن مجرور (رب) ، إذ هو في موضع رفع بالابتداء،

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٣٧٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣٧٩، وطبقات الشعراء، ابن سلام/٦٥، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٤/١.

(٣) الجنى الداني:٣٧٩-٣٨٠.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٤٣٢/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤، ومغني اللبيب: ٢٦٥/١.

(٦) همع الهوامع: ٣٤٦/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني:٤١٧، ومنهج السالك:٢٣٢.

(٨) الجنى الداني:٤١٧، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤.

(٩) لثابت بن قطنة، ينظر: شعره/٤٩.

ودخل عليه حرف جرٍ هو كالزائد))[١] ثم عززّ المرادي رأي البصريين بحرفيتها قائلاً: ((ومما ((ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية، ولو كانت اسماً، لكان حقها الإعراب)) [٢] ودليل المرادي المرادي مدفوع لوجود بعض الأسماء مبنية في أصالتها كالضمائر، وما يحسب لابن الطراوة بوصفه أندلسياً أنه لم يكن مقلداً للبصريين دائماً كما في هذه المسألة.

٥- وصف مجرور (رب) النكرة:

لـ(ربّ) خصائص منها وجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، وكذلك نعت هذا المجرور، فإذا جاء مجرور (رب) نكرة ظاهرة، فالنحاة حينئذٍ اختلفوا في نعته بين الوجوب والجواز، فذهب ابن السراج (ت ٣١٥هـ)، والفارسي[٣] وكثير من المتأخرين إلى وجوب نعت مجرورها الظاهر، إما بجملة نحو: رب رجلٍ لقيتُ، أو بمفرد نحو: رب رجل صالحٍ، في حين ذهب الأخفش والفراء والزجاج[٤] إلى أنه لا يجب نعته بل هو جائز، وذكر المرادي أن يحيى ابن طاهر، وابن خروف الأندلسيين ذهبا هذا المذهب، وذكر كذلك أن هذا المذهب هو اختيار ابن هشام الخضراوي وابن مالك من نحاة الأندلس[٥] أيضا، وحجتهم في عدم إيجاب نعتها أن ((تضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف))[٦] واستدلوا كذلك ((بالسماع مع ضعف مع علل به الملتزمون)) [٧] فمن السماع ما ذكره ابن مالك في قول الشاعرة:

يا رب قائلة غداً يالهف أم معاوية[٨]

من دون أن تكون لـ(ربّ) صفة، لكن المرادي ردّ هذا البيت لابن مالك مؤولاً فقال: ((ولقائل أن يقول: الموصوف في هذا البيت محذوف، تقديره: يا رب امرأة قائلة)) [٩]. وربما دليل المجوزّين أقوى، لأنهم اعتمدوا القياس وعضدوه بالسماع، وإذا ما اجتمع السماع والقياس فتلك هي الغاية المرجوة.

---

(١) الجنى الداني:٤١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٤١٧.

(٣) ينظر: الاصول في النحو، ابن السراج: ٤١٨/١-٤١٩، المقتصد في شرح الايضاح، الزجاجي: ٨٢٨/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني:٢٢٥، وارتشاف الضرب: ١٧٤١/٤، وهمع الهوامع: ٣٤٦/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٥-٤٢٦.

(٦) همع الهوامع: ٣٤٦/٢.

(٧) الجنى الداني:٤٢٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٥٠/٣، ومغني اللبيب: ٢٧٣/١.

(٩) الجنى الداني:٤٢٦.

٦– (على) بين حرفيتها وأسميتها:

للنحاة في (على) آراء عدة: أحدها: وهو مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى حرفيتها إلا إذا دخل عليها حرف جر[١] كقول الشاعر:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصلّ وعن فيضٍ بزيزاء مجهل[٢]

فـ(على) في هذا اسم بمعنى (فوق)، والثاني: أنها اسم مطلقاً، ونسبه المرادي[٣] إلى عدد من نحاة الأندلس وهم ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والشلوبين في أحد قوليه[٤]، وزعموا جميعاً أنه مذهب سيبويه، وهو الظاهر من كلامه، إذ قال: ((وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً، ويدلك على أنه اسم، قول بعض العرب: نهض من عليه))[٥]، والثالث: أنها أنها حرف في كل موضع وهو قول الفراء[٦]، والرابع: أنها حرف إلا في موضعين وهو قول الأخفش[٧]، وقال المرادي: ((وبه جزم ابن عصفور)) [٨] ولعل القول الأول هو أصح الآراء، الآراء، لأنها قد تحذف ويكون مجرورها مفعولاً، كقول الشاعر:

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأُسى لقضاني[٩]

أي: لقضي علي، فحذف (على)، وجعل مجرورها مفعولاً.

٧– (لات) بين بساطتها وتركبها:

اختلف النحاة في ماهية (لات) على أقوال عدة، ويمكن إجمال ذلك في اثنين: الأول أنها مفردة، والثاني: أنها مركبة، والقول الأول فيه رأيان، احدهما: أن فعل ماضٍ بمعنى (نقصَ) نُفي بها كما ينفى بـ(ليس)، يقال: لات يليتُ[١٠]، والرأي الآخر: أن أصلها هو (ليس)، وقد قلبت ياؤها الفاً، وابدلت سينها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني، وهذا الرأي

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٤٤١، ومغني اللبيب: ٢٨٢/١.

(٢) لمزاحم العقيلي، ينظر: خزانة الادب: ١٤٧/١٠، ١٥٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني/٤٤٢.

(٤) ينظر: التوطئة، الشلوبين:٢٤٩، وارتشاف الضرب: ١٧٣٣/٤، وهمع الهوامع: ٣٥٧/٢. ٣٥٧/٢.

(٥) الكتاب: ٣١٠/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٣/٤ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣٣/٤.

(٨) الجنى الداني:٤٤٣.

(٩) لعروة بن حزام، ينظر: خزانة الادب: ١٣٠/٨.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢١٠/٣، ومغني اللبيب: ٤٨٧/١.

عزاه المرادي إلى ابن أبي الربيع الأندلسي[١]، ويلاحظ أن فيه تكلفاً في التقدير إلا أن قوة هذا هذا الرأي مأخوذة من أن (لات) اسمها مضمرٌ أبدا، والإضمار أصله ومحله الأفعال، إذ لا إضمار في الحروف، ولا في الأسماء بأصل وضعها، ولهذا نجد المرادي يُعضد هذا الرأي بالقول: ((ويقويه قول سيبويه إن اسمها مضمرٌ فيها، ولا يضمر إلا الأفعال)) [٢]. أما القول الثاني ففيه رأيان كذلك، أحدهما: أنها مركبة من (لا) النافية، والتاء وهذا مذهب جمهور النحويين[٣]، فالتاء زيدت على (لا) إما ((لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة في معناه أو لهما)) [٤]. والرأي الآخر: أنّ التاء ليست للتأنيث وإنما هي زائدة أو مركبة، وزيادتها ليست على (لا) نفسها بل على كلمة (حين) التي بعدها. فكأنها مركبة معها هكذا (تحين)، وهذا الرأي نسبة المرادي لابن الطراوة الأندلسي[٥]، متابعاً فيه رأي أبي عبيدة القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) [٦]، [٦]، وقد ضعف هذا الرأي لعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات) أكثر، وكذلك يقولون: ولات أوان، لات هنا، ولا يقولون: تأوان، ولا: تهنا. والله أعلم.

"نحوهم فيما هو رباعي"

١- ناصب المستثنى بـ (الا):

للنحاة في ناصب المستثنى بـ(إلا) آراء مختلفة، إذ اختلفوا في قراءة رأي سيبويه في هذه المسألة، فكل يزعم أن رأيه في المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه، وتتلخص الآراء بما يأتي:

- أن ناصب المستثنى هو (إلا) نفسها[٧]، وذكر المرادي أنه اختيار ابن مالك، إذ عزاه لسيبويه، قال بعد كلام طويل في شرح التسهيل: ((وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه)) [٨].

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٤٥٢، وهمع الهوامع: ١/٤٠٠.
(٢) المصدر نفسه: ٤٥٢، وينظر: الكتاب: ١/٥٧.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢١٠، ومغني اللبيب: ١/٤٨٧.
(٤) التصريح: ١/٦٥٩.
(٥) ينظر: الجنى الداني:٤٥٢، وهمع الهوامع: ١/٤٠٠ .
(٦) ينظر: مجاز القرآن: ٢/١٧٦، والتصريح: ١/٦٦٠.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٥٠٥، والتصريح: ٢/٥٤٩.
(٨) شرح التسهيل: ٢/١٩٤، وينظر: الجنى الداني: ٤٧٧.

– أن الناصب ما قبل (الا) من فعلٍ أو غيره بتعدية (الا)[١]، ونقل المرادي عن ابن عصفور أنه مذهب سيبويه والفارسي، وذكر عن الشلوبين أنه مذهب المحققين[٢].

– أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً دون الحاجة إلى واسطة (الا)، وذكر المرادي أن ذلك هو مذهب ابن خروف الذي زعم أنه مذهب سيبويه أيضا[٣]. وهناك آراء أخرى لا حاجة لذكرها، لأن الخلاف في هذه المسألة غير ذي جدوى، وهو ما صرح به أبو حيان الأندلسي قائلاً: ((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ...)) [٤]، ونلاحظ كما اشرنا كيف اختلف النحاة الأندلسيون في تفسير مذهب سيبويه، وهذه الآراء كلها قوبلت بالنقد والاعتراض، وربما أن الأرجح في ذلك ما قاله بعضهم أن مذهب سيبويه هو أن ناصب المستثنى ينتصب عن تمام الكلام قال سيبويه: ((يكون الاسم بعد (إلا) خارجاً مما دخل فيه قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها، إذا قلت عشرون درهماً)) [٥]، وهذا الرأي رجحه ابن عصفور الإشبيلي قائلاً: ((وهو الصحيح، وهو في في ذلك بمنزلة التمييز)) [٦].

٢– (حاشا) بين الفعلية والحرفية:

تأتي (حاشا) بدلالات مختلفة، أحداها أن تكون دالة على الاستثناء، لكن النحاة اختلفوا فيها إذا كانت للاستثناء بين فعليتها أو حرفيتها على مذاهب ثلاثة[٧]: فسيبويه وأكثر النحاة البصريين قالوا إنها حرف، وأنكروا فعليتها بعدم السماع عن العرب، في حين ذهب بعض الكوفيين إلى فعليتها مطلقاً، وأنكروا حرفيتها، أما أصحاب الرأي الأخير فقد إتخذوا موقفاً وسطاً إذ قالوا إن (حاشا) يمكن أن تكون حرفاً، فتجر ما بعدها، ويمكن أن تكون فعلاً فتنصب ما بعدها، وهذا الرأي ذهب إليه الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والمازني (ت ٢٤٩هـ) والزجاج (ت٣٣٧هـ) والمبرد[٨]، وحكى المرادي متابعة ابن خروف الأندلسي لهم[٩] إذ حكى الأخير عن العرب دليلاً أنها تأتي ناصبة للاسم بعدها فضلاً عن جره، وهذا المذهب ارتضاه أبو

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٠٥/٣، والتصريح: ٥٤٩/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني/٤٧٧، وشرح جمل الزجاجي: ٢٥٣/٢، وهمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٧، والتصريح: ٥٤٩/٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٥٠٦/٣.

(٥) الكتاب: ٣١٠/٢.

(٦) شرح جمل الزجاجي: ٢٥٤/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني:٥١٣، ومغني اللبيب: ٢٤٣/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٣٢/٣–١٥٣٣، وهمع الهوامع: ٢١٢/٢.

(٩) ينظر: الجنى الداني:٥١٣.

حيان الأندلسي قائلاً:((ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و(عدا) و(خلا) ينتصب الاسم الذي بعدها في الاستثناء وينجر، فإذا انجر كن حروفاً، وإذا انتصب كُنَّ أفعالا))[١]، وهذا ما رجحه المرادي كذلك لأن ((من حفظ حجة على من لم يحفظ))[٢]، لأن السماع هو دليل النحوي الأول في إثبات الحكم النحوي.

٣- (كأن) بين البساطة والتركيب:

(كأن) من الحروف المشبهة بالفعل، وقد اختلفوا فيها بين بساطتها وتركيبها، فذهب قوم الى أنها مركبة من الكاف المفيدة للتشبيه و(إنّ) المفيدة للتوكيد، إذ الأصل في: كأن زيداً أسدُ، إن زيداً كالأسد، فقدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه، وفتحت همزة (إن)، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر[٣]، وهذا مذهب الخليل (ت١٧٠هـ) وسيبويه[٤] والأخفش وجمهور البصريين والفراء[٥]، وقد ذكر المرادي أن ابن هشام الخضراوي الأندلسي تابعهم في ذلك، بل ذكر أن الخضراوي توهم فظن أن النحاة أجمعوا على تركبها، قال المرادي: ((فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب، ولعدم اشتهار القول بالبساطة قال ابن هشام (الخضراوي): لا خلاف في أن (كأن) مركبة من (إن) وكاف التشبيه))[٦] أي إن الذي جعله يقول بالبساطة عدم شهرة شهرة الرأي القائل بالتركيب، ولهذا نجد أن أبا حيان الأندلسي يرده في قوله بالإجماع فقال: ((ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيح))[٧]، لأنها محل خلاف، فبعض البصريين ذهب إلى عدم تركيبها، وأنها بسيطة، فالمرادي نفسه ذكر أن المالقي من نحاة الأندلس، قد قال ببساطتها وزعم كذلك أنه رأي الأكثرين قال المرادي: ((وذهب بعضهم إلى أن (كأن) بسيطة غير مركبة، وأختاره صاحب (رصف المباني) ونسبه إلى أكثرهم))[٨] وهو الأرجح والمعمول به، لأن الأصل البساطة، ولو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر، فليلزمها ما تتعلق به، إذ هي ليست بزائدة.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٥٣٤/٣.

(٢) شرح ابن عقيل: ٤٩/١ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٩/١-٣٨٠، والتصريح: ١٠/٢-١١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٥١/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣، وهمع الهوامع: ٤٢٨/١.

(٦) الجنى الداني: ٥١٩.

(٧) ارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣.

(٨) الجنى الداني: ٥١٨-٥١٩، وينظر: رصف المباني: ٢٨٤-٢٨٥.

٤– (لكنْ) بين لزوم العطف وجوازه:

قد تأتي (لكنْ) حرف عطف، واختلف فيها إذا كانت قبلها الواو، أهي عاطفة بنفسها أم بالواو، ذهبوا في ذلك مذاهب، احدها: أنها ليست بحرف عطف، والعطف بالواو قبلها، من قبيل عطف مفرد على مفرد، تقول: ما قام سعدُ ولكن سعيدٌ، وهو مذهب يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)[١]، وتابعه ابن مالك فيما حكاه المرادي عنه، لكن ابن مالك اختلف مع يونس في كون العطف هنا من قبيل جملة على جملة وليس من عطف مفرد على مفرد، قال المرادي ناقلاً كلام ابن مالك: ((لكنه ذكر في (شرحه) أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة، ويضمر لما بعدها عاملاً، فإذا قلت: ما قام سعدُ ولكن سعيدٌ، فالتقدير: لكن قام سعيد))[٢]، وقد علل المرادي لذهاب ابن مالك إلى أنها من عطف الجمل قائلاً: ((وإنما جعله من عطف الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها))[٣]. والثاني: أنها عاطفة إذا لم تقترن بالواو، من عطف جملة على جملة، ونسبه المرادي إلى ابن أبي الربيع الأندلسي[٤] الذي أنه مذهب سيبويه، الثالث: أنها عاطفة بنفسها، ولا بد من العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة إذا عطفت، وهو اختيار ابن عصفور الإشبيلي قال المرادي: ((وصححه ابن عصفور، وقال: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه والأخفش، لأنهما قالا: أنها عاطفة، ولمّا مثّلا بها مثّلا مع الواو))[٥]. والرابع: أن العطف بها، وأنت مخيرٌ بين أن تأتي بالواو أو لا تأتي بها، وهو مذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) [٦].

٥– (لمّا) التعليقية بين الحرفية والظرفية:

أُختلف في (لمّا) التعليقية، أهي حرفٌ أم ظرف، فأكثر النحاة ذهبوا إلى حرفيتها، وأنها تدل على ربط جملة بأخرى ربط سبب وعلة، وقد عبر بعضهم عنها بقولهم: حرف وجوب لوجوب، أو حرف وجود لوجود[٧]، وهذا مذهب سيبويه[٨]، وتابعه من الأندلسيين فيما حكى المرادي ابن عصفور الإشبيلي، وكذلك أبو حيان الأندلسي، إذ صحح ذلك في مصنفاته[٩]،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٧٥/٤، وهمع الهوامع: ١٨٥/٣.

(٢) الجنى الداني: ٥٣٤، وينظر: شرح التسهيل: ٢٠٢/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٥٣٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٥٣٦، والتصريح: ٦٠٢/٣.

(٥) الجنى الداني: ٥٣٤، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٤/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٧٥/٤، ومغني اللبيب: ٥٦٣/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٩٦/٤، و م.ن: ٥٣٧/١.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٤.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٩٦/٤.

وذهب المرادي كذلك إلى ما ذهبوا إليه معللاً ذلك بأوجه منها: أنها ليس فيها شيء من علامات الاسمية، وأنها في مقابلة (لو)، وتحقيق تقابلها أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو ولكنه لمّا لم يقم لم يقم، وكذلك أنها تشعر بالتعليل[١] والأصل في المعاني أن تؤدى بالحروف. وذهب ابن السراج والفارسي[٢] إلى أنها ظرف زمان بمعنى (حين)، وهذا الرأي انتقد من قبل احد الأندلسيين، قال ابن هشام الأنصاري: ((وردَّ ابن خروف على مدعي الاسمية، بجواز أن يقال: لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم، لأنها قُدرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس))[٣] وحاول ابن مالك الأندلسي أن يجمع بين أسميتها وحرفيتها، وهو ما نقله المرادي قائلاً: ((وجمع ابن مالك في (التسهيل) بين المذهبين فقال: اذا ولي (لما) فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب)) [٤] وهو تحقيق سديد من ابن مالك يكشف به عن عمق فكره ونضجه النحوي.

٦- الخبر بعد (لولا) الابتدائية بين وجوب حذفه وجوازه:

إذا كانت (لولا) الامتناعية حرف ابتداء، وما بعدها مبتدأ، فالنحاة اختلفوا في خبر ذلك المبتدأ، بين ذكره وحذفه، فذهب الجمهور إلى وجوب كون الخبر محذوفاً، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً[٥]، وذهب ابن الطراوة من نحاة الأندلس فيما حكاه المرادي عنه إلى أن جواب (لولا) نفسه في موضع الخبر، ولذلك لم يظهر الخبر، وهذا الرأي ردّه المرادي قائلاً: ((وهو ضعيف))[٦] لكن لم يوضح جهة ضعفه، بخلاف ابن عصفور إذ بيّن جهة الضعف قائلاً: ((وهذا باطل، لأن الجملة إذا وقعت موقع الخبر، لا بد فيها من ضمير رابط، فإن قال قائل: الضمير محذوف، فالجواب أن تقول: إنه لو كان محذوفاً لظهر، ولو في موضع من المواضع)) [٧]، وهو كلام دقيق لأن الجملة إذا وقعت خبراً فيفترض أن تحتوي على ضمير

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٣٩.

(٢) ينظر: الاصول في النحو: ١٥٧/٢، ١٧٩/٣، والايضاح العضدي: ٥١٩، وارتشاف الضرب: ١٨٩٧/٤.

(٣) مغني اللبيب: ٥٣٧/١.

(٤) الجنى الداني: ٥٤٠، وينظر: شرح التسهيل: ٤١٧/٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٢، وارتشاف الضرب: ١٠٨٩/٣.

(٦) المصدر نفسه: ٥٤٣، وينظر: مغني اللبيب: ٥٢١/١.

(٧) شرح جمل الزجاجي: ٤٤٢/٢.

رابط مذكور، وإذا ما حذف فالدليل يرشد الى حذفه، إذ لا حذف إلا بدليل. في حين ذهب الرماني (ت٣٨٤هـ)، وابن الشجري (ت٥٤٢هـ)[١]، وكذلك الشلوبين[٢] الأندلسي إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، إذ فيه تفصيل، فقالوا: انه يجب حذفه إذا كان كونا مطلقاً غير مقيد، ويجب إثباته إذا كان كونا مقيداً ولا دليل عليه، ويجوز إثباته وحذفه إذا كان كونا مقيداً وله دليل يدل عليه[٣]، وقد ارتضى ابن مالك الأندلسي هذا المذهب، قال المرادي: ((واختار ابن مالك هذا المذهب، وجعل قول المعري: (فلولا الغمد يمسكه لسالا) مما يجوز فيه الإثبات والحذف))[٤]، لكون الكون المقيد عنده له دليل يدل عليه. وأشار المرادي إلى رأي آخر لابن أبي الربيع الأندلسي الذي زعم أن قوماً أجازوا ذكر الخبر فقالوا: لولا زيد قائمٌ لأكرمتك، لكن المرادي رده بعدم ثبوت سماع عن العرب يؤيد ما ذهب إليه ابن أبي الربيع فقال: ((وهذا لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا قيام زيد)) [٥] أي إذا أردنا الكون المقيد جعل مبتدأ هكذا: لولا قيام زيد لأتيتك.

وأخيراً يمكن القول في إجمال بعد التفصيل المذكور آنفاً إن النحاة الأندلسيين كانت لهم حظوة في الدرس النحوي، ولولا ذلك لما وجدنا المرادي حريصاً على ذكر آرائهم واجتهاداتهم بكثرة، إذ تبين من خلال العرض أن لهم قوامة في الرأي والتحليل، فهم لم يسايروا البصريين في كل ما ذهبوا إليه، بل رأينا لهم اختيارات على مذاهب الكوفيين، وربما انفردوا ببعض الآراء التي اختصوا بها، فضلاً عن نقداتهم وتوجيهاتهم التي عبرت عن أصالة فكرهم وتميزه.

والحمد لله في أوله وآخره

---

(١) ينظر: التصريح: ٥٧١/١، وهمع الهوامع: ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٣، وارتشاف الضرب: ١٠٨٩/٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٥٢١/١.

(٤) الجنى الداني/٥٤٣، وينظر: شرح التسهيل: ٢١٧/١.

(٥) المصدر نفسه: ٥٤٣.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، ط(١) مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١-١٩٧١م.
- الأصول في النحو، أبو بكر السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط(٢) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط(١) مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، ط(٤) دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ط(١)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.
- البغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣م.
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د.عبد الفتاح بحيري ابراهيم، ط(١)، مطابع الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- التوطئة، ابو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٧٦هـ-١٩٧٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط(٣)، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الروض الأنف، عبد الله بن أحمد السهيلي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ١٩٧٢.
- سر صناعة الإعراب، ابن حني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط(٢٠)، مطبعة المختار الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

– شرح الاشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، علي بن محمد الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، ط(١)، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

– شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

– شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

– شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، د.ت.

– شعر ثابت بن قطنة العتكي، جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي، بغداد، ١٩٦٨م.

– طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجحمي، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٩٨٠م.

– كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٥هـ–١٩٦٦م.

– مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق: فؤاد سزكين، القاهرة، ١٩٥٤م.

– معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، القاهرة، د.ت.

– مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حسن حمد، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

– المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨٢.

– المقتضب، ابو العباس المبرد، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

– المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط(١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ–١٩٧١م.

– منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، طبع آلة كاتبة، نيوهاتن، ١٩٤٧م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

Andalusians Grammer in the Remants of the late Al- Jana Al- Dani as an example

Dr. Mohamed Mahmoud Said El Kilani

University of Mosul / College of Education for Human Sciences

Abstract

The research aims at illustrating the effort of the Andalusian grammarians , their effort in developing the course of the grammatical lesson and their active contribution to enrich the grammatical thought via their grammatical tradition which is still presented in reading , studying and pursuance till now . Thus , they had availability of grammatical writings with their different kinds in addition to their opinions and critical views mentioned in the books of the late grammarians . So, this research is considered a starting point to check these opinions and critical views via a considerable effort in the grammatical lesson which is Al-Marawi ‘s “ Al-Jani Al-Dani” that included great opinions of those who had a considerable contribution in this field .